THOMSON REUTERS FOUNDATION

28 TOO MANY
FGM...
let's end it.

موريتانيا:
القانون وبتر الأعضاء التناسلية للأنثى

أيلول/ سبتمبر 2018

يبلغ معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بين النساء في أعمار 15-49 66.6%.

تقع المناطق ذات أعلى معدل انتشار في الجنوب والجنوب الشرقي.

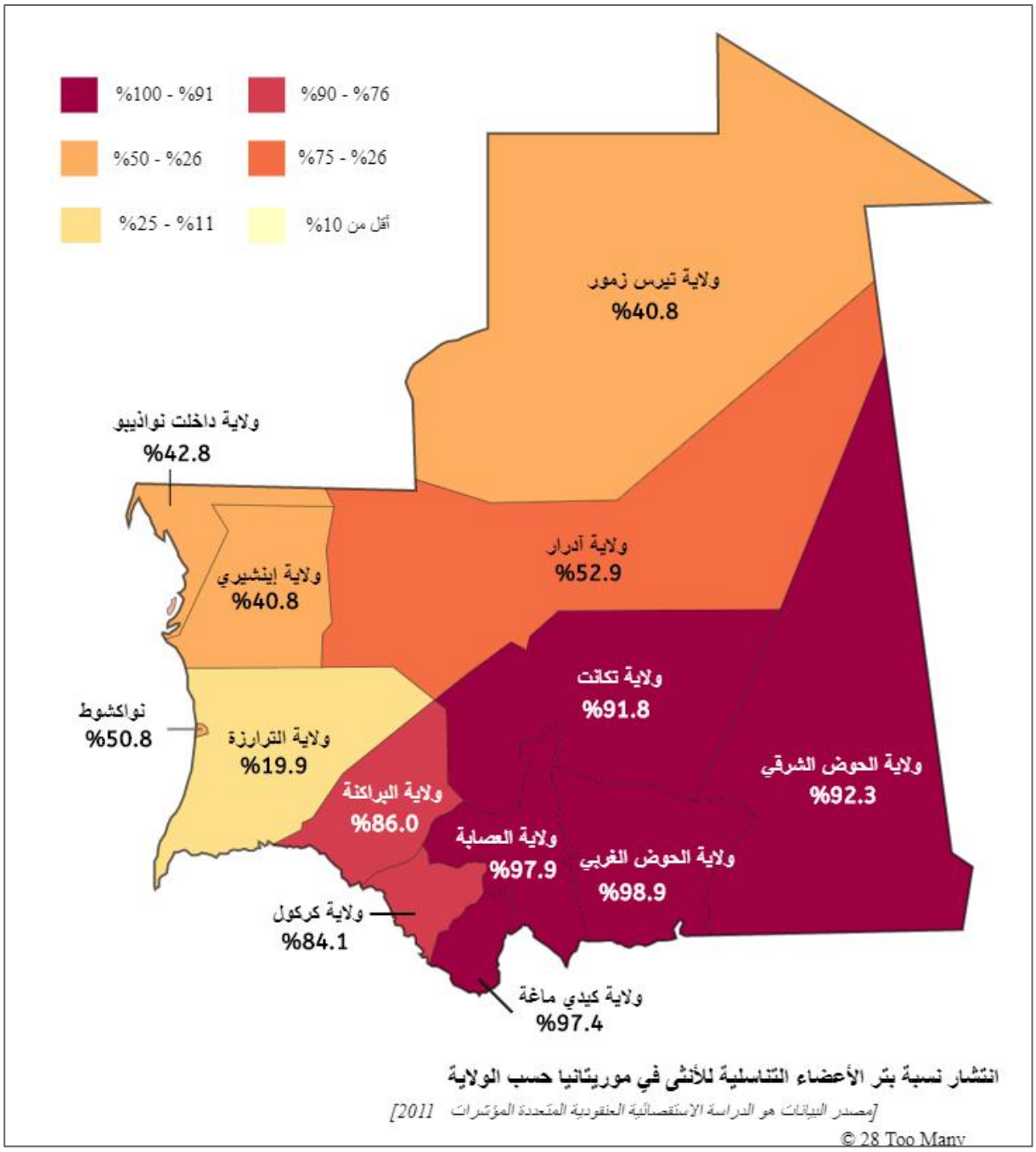

انتشار نسبة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا حسب الولاية

[مصدر البيانات هو الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات 2011]

© 28 Too Many

- يمارس بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بعد فترة وجيزة من الولادة ونادراً بعدها بسنة واحدة.
- "إزالة اللحوم" هو النوع الأكثر انتشاراً من بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.
- يُنفّذ الممارسون التقليديون نسبة ما يقارب 93% من حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى
- 36.1% من النساء في أعمار 15-49 يؤمنون بوجوب استمرار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

مصدر البيانات: L'Office National de la Statistique (2016) *Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples, 2015, Résultats clés*, p.18. نواكشوط، موريتانيا. **متاح على https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS5/West%20and%20Central%20Africa/Mauritania/2015/Key%20findings/Mauritania%202015%20MICS%20KFR_French.PDF**

لمزيد من المعلومات بشأن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى انظر tps://www.28toomany.org/mauritania.

الإطار القانوني والمحلي:

نظرة عامة عن الإطار القانوني المحلي في موريتانيا	
يحظر الدستور صراحةً:	
العنف ضد النساء والفتيات	X
الممارسات المؤذية	X
بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (FGM)	X
التشريع الوطني:	
يقدم تعريفا واضحا لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى	✓
يجرم إجراء عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	*✓
يجرم التحريض والتدبير و/ أو المساعدة في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم الامتناع عن الإبلاغ عن حوادث تتعلق ببتر الاعضاء التناسلية للأنثى	X
يجرم مشاركة ممارسي مهنة الطب في أعمال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	✓
يجرم ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود	X
لدى الحكومة إستراتيجية لإنهاء ممارسات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى	✓

يجرم القانون الأساسي فقط عملية بتر الأعضاء التناسلية للأنثى التي تمارس على القاصرات (اللواتي يكونون تحت سن 18).

ما هو التشريع المناهض للقضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى؟

- يمكنك الاطلاع على موجز المعاهدات الدولية والإقليمية الموقعة والمصادق عليها من دولة موريتانيا في الملحق 1 في هذا التقرير.
- النظام القانوني في موريتانيا هو مزيج بين القانون المدني الإسلامي والفرنسي.
- لا يشير **دستور دولة موريتانيا** (1991، المعدل في 2012)[1] بالتحديد إلى العنف ضد النساء والفتيات، والممارسات التقليدية المؤذية أو بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. تشير **المادة 13**، " لا يجوز إخضاع أي أحد للاسترقاق أو لأي نوع من أنواع تسخير الكائن البشري أو تعرضه للتعذيب أو للمعاملات الأخرى القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية وتشكل هذه الممارسات جرائم ضد الإنسانية ويعاقبها القانون بهذه الصفة." وتشير نفس المادة " تصون الدولة شرف المواطن وحياته الخاصة وحرمة شخصه ومسكنه ومراسلاته."

في وقت الكتابة، الأمر القانوني رقم 2005-015 المتعلق بالحماية الجنائية للطفل (2005) *(قانون رقم 2005-015)* هو القانون الأساسي في موريتانيا الذي يجرم ويضع عقاباً عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الممارس على الطفل.[2]

في عام 2016، وافق مجلس الوزراء في حكومة موريتانيا على نصوص مشروعي القانون الجديدين المتعلقين بالعنف المبني على الجنس والصحة الإنجابية. سجلت مشاريع القانون حظراً على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى وعقوبات على مرتكبيها وفقاً لقانون العقوبات[3].

الجوانب التي يغطيها القانون :

تمنع **المادة 12 من القانون رقم 2005-015** حالياً ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على القاصرات[4] وتضع عقوبة على " إلحاق الضرر أو المحاولة في إلحاق الضرر بالأعضاء التناسلية للأطفال الإناث، بالختان التخطيطي، أو إزالة التحسس أو أي وسيلة أخرى". وبالتالي ينطبق القانون على الفتيات تحت سن 18.

لا يعالج **القانون رقم 2005-015** بشكل صريح توفير، أو التحريض على ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، ولا يعالج الفشل في الإبلاغ عن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى المخطط له أو المنجز. ومع ذلك، فهو يجرم بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الذي يمارسه المهنيون في الصحة.

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الطبي:

معدل انتشار بتر الأعضاء التناسلية للأنثى طبيًا منخفض في موريتانيا. 3% من الفتيات في أعمار 0-14 اللواتي خضعن لبتر الأعضاء التناسلية (وفقاً لأمهاتهن) قد بترت أعضاؤهن من مهنيين عاملين في قطاع الصحة.[5]

يشير القانون رقم **2005-015** بموجب **المادة 12** أن ممارسة أو محاولة ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على الطفلة من أحد أعضاء المهنة الطبية أو شبه الطبية ممنوع أيضاً ويخضع لعقوبات كبيرة.

بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود:

في بعض الدول التي أصبح فيها بتر الأعضاء التناسلية للأنثى غير قانوني، دفعت ممارستها بشكل مخفي وعبر الحدود لتجنب المحاكمات. من المعلوم أن الحركة عبر الحدود بغرض بتر الأعضاء التناسلية للأنثى تحدث في موريتانيا، على الرغم من وجود نقص في المعلومات حول مدى المشكلة. بذلت محاولات في السنوات الأخيرة لتنفيذ برامج عبر الحدود لمعالجة هذه القضية (على سبيل المثال، السنغال). [6]

لا يعالج القانون رقم **2005-015** مباشرة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود: ولا يجرم ولا يعاقب عليه مواطني موريتانيا في الدول الأخرى.

العقوبات:

تؤسس **المادة 12 من القانون رقم 2005-015** العقوبات الجنائية التالية على الانتهاك:

- عندما يؤدي فعل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى "إيذاء" للطفل، يكون مرتكب الجريمة عرضة لعقوبة السجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 120 و300 ألف أوقية (337.80 إلى 844.50 دولار[7]).
- يمكن أن تصل العقوبة إلى السجن أربع سنوات وغرامة تتراوح بين 160،000 و 300،000 أوقية (450.40 - 844.50 دولار أمريكي) عندما ينتمي الجاني إلى مهنة الطب أو المسعفين.

نصوص مشروعي القانون المتعلقان بالعنف المبني على الجنس والصحة الإنجابية، والعقوبات المقترحة فيهما لبتر الأعضاء التناسلية للأنثى، غير متوفران حالياً في النطاق العام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجديد سيحاول معالجة المخاوف التي أثارتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) من أن القانون رقم 2005-015 غير كاف في معاقبة أفعال بتر الأعضاء التناسلية للأنثى فقط عند "تسبيب الأضرار".

تنفيذ القانون:

حالات:

لم يكن من الممكن تحديد أية ملاحقات قضائية بموجب القانون رقم **2005-015**. لم يذكر التقرير الأخير الذي نشره البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان-اليونيسف (UNFPA-UNICEF) أية اعتقالات أو إدانات لعمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا خلال عام 2016، وبحسب ما ورد قدمت قضية واحدة فقط إلى المحكمة (على الرغم من عدم تقديم تفاصيل)[8] مرة أخرى، أثارت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في السابق مخاوف بشأن الافتقار إلى الملاحقات القضائية وإدانات ممارسي بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا.[9]

السلطات والاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة:

وزارة الشؤون الاجتماعية، والطفولة والأسرة مسؤولة عن العمل لإنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في موريتانيا.[10] وضعت أول **استراتيجية وطنية بشأن** بتر الأعضاء التناسلية للأنثى لأول مرة في عام 2007 لتهيئة بيئة مؤسسية مواتية للاضطلاع بالعمل، وتعزيز قدرة التدخلات ووضع خطة متكاملة للاتصال.[11] في عام 2008، شكلت موريتانيا **لجنة وطنية** لمعالجة العنف المبني على الجنس، بما في ذلك بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

منذ عام 2011، عملت موريتانيا أيضاً بالشراكة مع **البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان**-اليونيسف لإنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (*البرنامج المشترك للأمم المتحدة UNJP*) و**الاستراتيجية الوطنية لبتر/قطع الأعضاء التناسلية للأنثى وحدثت** خطة العمل في عام 2015. تشمل استراتيجيات إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى التعليم والدعم المجتمعي، والإعلانات العامة عن التخلي عنه، وتعزيز السياسات والقانون. تم تقديم ميزانية حكومية للعمل من أجل إنهاء بتر الأعضاء التناسلية للأنثى في عام 2016، كما تم تضمين هذه الممارسة كإحدى اهتمامات الصحة العامة في **الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية** (2016-2020) وفي **الإستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والازدهار** (2016 -2030).[12]

بالإضافة إلى ذلك، ففي عام 2010 أصدر كبار رجال الدين في موريتانيا فتوى تدين ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى لما لها من أثر سلبي على الصحة.[13]

ملاحظات المجتمع المدني:

بعد حملات التوعية الجماهيرية المكثفة، وضعت الحكومة، والبرنامج المشترك للأمم المتحدة، والرابطة الوطنية للأئمة ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء موريتانيا مسألة العنف المبني على الجنس، بما في ذلك بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، إلى مجال مفتوح، وتغيرت المواقف الشعبية.[14] حتى الآن، لم يدعم النظام القانوني هذه الجهود، ولم يكن من السهل على ضحايا بتر الأعضاء التناسلية للأنثى التماس العدالة أو تحقيقها. لوحظ على نطاق واسع أن القانون بصيغته الحالية لم يطبق بشكل صحيح.

تُظهر الملاحظات الأخيرة للمجتمع المدني أيضًا قلقًا من أن مشروع القانون الذي يتصدى للعنف ضد الفتيات والذي ما زال ينتظر تمريره من خلال الجمعية الوطنية لن يكون فعالًا، حيث إنه يحاكم مرتكب الجريمة فقط إذا توفيت الفتاة نتيجة لبتر الأعضاء التناسلية. (مع ذلك، لم تكن شركة Too Many 28 قادرة على التحقق من المحتوى وصياغة مسودة مشروع القانون بهدف هذا البحث.) كما تم التعليق أن هناك نقصًا عامًا في الإرادة لدى السلطات لتمرير التشريعات.

يحدد المجتمع المدني حاجة واضحة للحكومة لإشراك الشرطة والقضاء عن كثب في سن القانون ضد بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وأن جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات الشباب يجب أن تكون في وضع يسمح لها بنشر المعلومات حول القانون كجزء من البرامج الأوسع لإنهاء هذه الممارسة.

استنتاجات و اقتراحات بغية التحسين:

استنتاجات:

- يمنع **القانون رقم 2005-015** حاليًا ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى على القاصرات وتضع عقوبة على إلحاق الضرر بالأعضاء التناسلية للطفلة. ويجرم أيضاً بتر الأعضاء التناسلية للأنثى الذي يمارسه العاملون في قطاع الصحة. لا يحمي القانون النساء فوق سن 18.
- لا يعالج **القانون رقم 2005-015** حالياً توفير أو المساعدة أو التحريض على ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، أو الفشل في الإبلاغ عن عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى المخطط لها أو المنجزة. كما أنه لا يجرّم ويعاقب حالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود.
- على الرغم من وجود دعم حكومي لرفع مستوى الوعي، إلا أن الإطار القانوني لا يوفر حماية قوية لجميع النساء والفتيات المعرضات لخطر بتر الأعضاء التناسلية للأنثى: يبدو أن هناك ضعف في تطبيق القانون وقلة المعلومات عن الملاحقات القضائية حتى الآن.

اقتراحات بغية التحسين:

التشريع الوطني

- يجب أن تحدد بوضوح التعديلات المستقبلية للقانون في موريتانيا معنى "الضرر"، لأن جميع أنواع بتر الأعضاء التناسلية للأنثى تسبب الضرر وبالتالي يجب أن تكون غير قانونية.
- يجب تشديد التشريعات على وجه السرعة لتشمل النساء والفتيات من جميع الأعمار وتجريم ومعاقبة جميع الذين يؤدون أو يوفرون أو يساعدون أو يحرضون على ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى (مهما كانت النتيجة).
- يجب أن يعالج القانون أيضًا حركة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود الوطنية وتجريم ومعاقبة أداء وممارسة جميع عمليات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى عبر الحدود.
- ينبغي تعزيز القانون، والعقوبة المنصوص عليها، فيما يتعلق بالفشل في الإبلاغ على وجه التحديد عن العلم ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى، سواء كان مخططاً له أو حدثت بالفعل.
- يجب أن تكون القوانين قابلة للوصول وسهلة الفهم بجميع اللغات المحلية.

تطبيق القانون:

- ومن شأن المراقبة الكافية والإبلاغ عن القضايا في موريتانيا أن يحسن الكفاءة ويبلغ واضعي السياسات والقضاء والشرطة والمجتمع المدني وجميع العاملين على تنفيذ القانون وإنفاذه.
- يحتاج القضاة والجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون المحلي إلى دعم وتدريب مناسبين حول القانون وينبغي تشجيعهم على تطبيق الأحكام التي ينص عليها القانون.
- سيكون مفيدًا أيضًا زيادة مشاركة الزعماء المحليين والدينيين في التعليم حول القانون، بما في ذلك مسؤولياتهم وأهمية القانون في حماية النساء والفتيات في مجتمعاتهم.
- ينبغي على برامج مكافحة بتر الأعضاء التناسلية للأنثى أن تنشر معلومات واضحة وسهلة الفهم ودقيقة حول القانون.
- يجب أن يكون هناك تركيز على زيادة تعزيز الشراكات عبر الحدود الوطنية حيث يظل معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الأعلى وتواصل الأنشطة غير القانونية في الحدوث.
- يمكن تشجيع المحاكم على التأكد من الإبلاغ بوضوح عن أي ملاحقات قضائية تتعلق ببتر الأعضاء التناسلية للأنثى، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام المحلية مثل الإذاعة المحلية، وإتاحتها باللغات المحلية.

- عندما تكون معدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة، يجب توفير المعلومات حول القانون من خلال قنوات وموارد وسائط مختلفة.
- يمكن النظر في الإبلاغ الإلزامي لحالات بتر الأعضاء التناسلية للأنثى من قبل الطاقم الطبي في المستشفيات والمراكز الصحية.
- يجب وضع طرق حماية مناسبة (على سبيل المثال، خطوط الهاتف المساعدة أو الأماكن الآمنة) للفتيات المعرضات لخطر بتر الأعضاء التناسلية في حالة عدم توفرها في الوقت الحالي وتم تحديد الحاجة لذلك.

الملحق I: المعاهدات الدولية والإقليمية

موريتانيا:	للتوقيع	التصديق	الانضمام	تحفظات على الإبلاغ؟
الدولية				
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) (*ICCPR*)			✓ 2004	تحفظات في المادة 18
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) (*ICESCR*)			✓ 2004	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) (*CEDAW*)			✓ 2001	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) (CTOCIDTP)			✓ 2004	
اتفاقية حقوق الطفل (1989) (*CRC*)	✓ 1990	✓ 1991		تحفظ عام [15]
الإقليمية				
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981) (ACHPR) (ميثاق بانجول)	✓ 1982	✓ 1986		
الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل (1990) (ACRWC)				غير موقع
بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (2003) (ACHPRRWA) (بروتوكول مابوتو)		✓ 2005		

" للتوقيع ": يتم التوقيع على معاهدة من طرف الدول بعد التفاوض والاتفاق على محتوياتها.

"التصديق": بمجرد التوقيع، أغلب المعاهدات والاتفاقيات يجب التصديق عليها (أي الموافقة عليها من خلال المسطرة التشريعية العادية) ليسري العمل بها قانوناً داخل الدولة الطرف.

"الانضمام": عندما تصادق/ تصدق دولة على معاهدة تم التفاوض عليها من قبل من طرف دول أخرى.

1 *Constitution de la République Islamique de Mauritanie* (1991) English available at https://constitution.com/constitution-of-mauritania/ and French available at http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/mau135226F.pdf.
دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية (1991) متوفر على
http://constitutionnet.org/sites/default/files/constitution_of_mauritania_1991-arabic.pdf

2 République Islamique de Mauritanie (2005) O*rdonnance n°2005-015 portant protection pénale de l'enfant* . http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/73641/75348/F518879681/MRT-73641.pdf
الأمر القانوني رقم 2005-015، المتضمن الحماية الجنائية للطفل ، الصفحة 154
http://www.cdhah.gov.mr/ar/images/RECUEILTEXTESDROITSDEHOMME2019AR.pdf

3 UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting (2017) *2016 Annual Report of the UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting: Accelerating Change*, p53. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNFPA_UNICEF_FGM_16_Report_web.pdf

4 *يبلغ عمر الأغلبية في موريتانيا 18 عاماً (انظر http://www.africanchildforum.org/clr Harmonisation%20of%20Laws%20in%20Africa/other-documents-harmonisation_2_en.pdf*

5 UNICEF (2013) *Mauritania: Statistical Profile on Female Genital Mutilation/Cutting*, December 2013. Available at https://data.unicef.org/wp-content/uploads/country_profiles/Mauritania/FGMC_MRT.pdf

6 Tostan (2014) *Communities in Mauritania and Senegal Work Together Towards Abandoning Female Genital Cutting (FGC)*, 10 September. Available at https://www.tostan.org/communities-mauritania-and-senegal-work-together-towards-abandoning-female-genital-cutting-fgc/

7 *تحويل الأوقيات إلى الدولار الأمريكي كما في 20 شباط 2018.*

8 UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting, op. cit..

9 Convention on the Elimination of Discrimination against Women (2014) *Concluding observations on the combined second and third periodic reports of Mauritania*.
"اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (2014) الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لموريتانيا."

10 République Islamique de Mauritanie (2014) *Ministère des Affaires Sociales, de l'Enfance et de la Famille*. Available at http://www.masef.gov.mr/spip.php?page=recherche&lang=fr&recherche=MGF&Image49.x=10&Image49.y=8.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية (*2014*) متوفر على
http://www.masef.gov.mr/spip.php?page=recherche&recherche=%D8%A8%D8%AA%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%AB%D9%89+&Image49.x=0&Image49.y=0

11 UN Women (undated) 'Mauritania', Global Database on Violence Against Women. Available at http://evaw-global-database.unwomen.org/en/countries/africa/mauritania?formofviolence=c1acf03e0c694de38a557407ce413e65.
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (غير مؤرخة) ، "موريتانيا" ، قاعدة البيانات العالمية حول العنف ضد المرأة. متاح على http://evaw-global-database.unwomen.org/en/countries/africa/mauritania?formofviolence=c1acf03e0c694de38a557407ce413e65

12 UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting, *op. cit*

13 Laura Adolphe (2010) 'Des imams interdisent l'excision en Mauritanie', *Afrik.com*, 18 January. Available at http://www.afrik.com/article18522.html.

14 United States Department of State (2015) *Mauritania 2015 Human Rights Report*, pp.17–18. Available at https://photos.state.gov/libraries/mauritania/231771/PDFs/2015%20Human%20Rights%20Report.pdf.

15 *صادقت موريتانيا على اتفاقية حقوق الطفل مع تحفظ عام فيما يتعلق بـ"المواد أو الأحكام التي قد تتعارض مع معتقدات وقيم الإسلام، ودين الشعب والدولة الموريتانية".*

صورة الغلاف: هومو كوزميكوس (2012) صورة المرأة الموريتانية في ثوب الملحفة الوطني- 10.11.2012 شنقيط، موريتانيا. معرف شاترستوك: 673077751. ***يرجى ملاحظة أن استخدام صورة لأي فتاة أو امرأة في هذا التقرير لا يعني أنها خضعت لبتر الأعضاء التناسلية.***

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع TrustLaw ، وهي خدمة عالمية قانونية مجانية تابعة لمؤسسة Thomson Reuters والتي تربط شركات المحاماة والفرق القانونية بالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على إحداث تغيير اجتماعي وبيئي.

تم تجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتعاون مع شركة Shearman & Sterling القانونية من الوثائق المتاحة للعامة ولأغراض المعلومات العامة فقط. تم إعداده كعمل بحث قانوني فقط ولا يمثل مشورة قانونية فيما يتعلق بأي من قوانين موريتانيا. لا يزعم أنه مكتمل أو ينطبق على أي ظروف واقعية أو قانونية معينة. لا تشكل ، ولا يجب الاعتماد عليها أو التصرف بناءً عليها ، أو مشورة قانونية أو إنشاء علاقة بين المحامي والعميل مع أي شخص أو جهة. لا تتحمل شركة 28 Too Many، وشركة Shearman & Sterling، ومؤسسة Thomson Reuters أو أي مساهم آخر في هذا التقرير مسؤولية الخسائر التي قد تنشأ عن الاعتماد على المعلومات الواردة هنا أو أي معلومات غير دقيقة ، بما في ذلك التغييرات في القانون منذ اكتمال البحث في أيلول 2018. لا يوجد أي مساهم في هذا التقرير يعتبر نفسه مؤهلاً لتقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بأي اختصاص قضائي نتيجة لمشاركته في هذا المشروع أو مساهمته في هذا التقرير. يجب الحصول على المشورة القانونية من مستشار قانوني مؤهل في الاختصاص / المحاكم ذات الصلة عند التعامل مع ظروف محددة. علاوة على ذلك ، تجدر الإشارة إلى أنه في العديد من البلدان لا توجد سابقة قانونية للعقوبات المنصوص عليها في القانون ، مما يعني أنه في الممارسة العملية ، قد يتم تطبيق عقوبات أقل.

الشكر والتقدير:

تطورت المصطلحات المختلفة لتوضيح مفهوم "*Female genital mutilation*" بتر الأعضاء التناسلية للأنثى بمرور الوقت حيث تمثل وجهات النظر المختلفة كلياً لهذه الممارسة. إن القضاء على هذه الممارسة وحماية الفتيات الصغيرات يتطلب تمييز لغوي ودلالي.

(بيان الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للأنثى. منظمة الصحة العالمية 2008أ)

الملحق1: ملاحظة حول المصطلحات:

" إن استخدام مصطلح *mutilation* "بتر" يعزز حقيقة أن هذه الممارسة تشكل إنتهاكاً لحقوق الفتيات والنساء، وبهذا يساعد على نشر حملات المناصرة الوطنية والدولية لمنعها.

نتقدم بالشكر إلى متطوعي الأمم المتحدة عبر الإنترنت [آمنه عبدالعزيز اباحسين / عة رزان البهلال] على ترجمتهم/مراجعتهم لهذه المنشورة.

© 28 Too Many 2018
الجمعية الخيرية المسجلة رقم1150379
شركة محدودة رقم08122211
البريد الإلكتروني : info@28toomany.org